S/2003/918

الأمم المتحدة




Distr.: General
26 September 2003
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أُحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الموجهة من الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

أكون ممتنا إذا ما تكرمتم باطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**

021003 011003 03-53221 (A)

**مرفق**

## رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم فيما يلي تقريري الرابع والعشرين (انظر الضميمة). وأطلب التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

ومن أجل تلبية أفضل لمتطلبات الإبلاغ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، فإنني أقترح تقديم تقاريري إليكم ومن ثم إحالتها إلى مجلس الأمن على أساس جدول أكثر انتظاما. ولسوف يغطي التقرير المقبل الفترة من ١ أيلول/سبتمبر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر على أن تتلقوه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومن ذلك الحين فصاعدا، ستغطي التقارير فترة ستة أشهر وسوف تتسلمونها في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه من كل عام. فإذا ما طلبتم، أو طلب أي من أعضاء مجلس الأمن، معلومات في أي وقت آخر، سوف يسرني تقديم أحدث المعلومات على شكل رسالة.

(توقيع) بادي **أشداون**

ضميمة

# التقرير الرابع والعشرون للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة

## ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢- ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك طبقا للمرفق ١٠ لاتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم فيما يلي التقرير الرابع والعشرين


موجز

منذ توليت مهامي ممثلا ساميا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، أوضحت أن الهدف الذي أسعى إليه خلال فترة ولايتي هو أن أضع البوسنة والهرسك بشكل حاسم على طريق بناء الدولة في إطار الاتحاد الأوروبي. وما زالت أولوياتي تتمثل في سيادة القانون والإصلاح الاقتصادي والعدالة وفرص العمل. كما لا يزال هدفي هو تحسين أداء وفعالية مؤسسات الحكم الرئيسية في البوسنة والهرسك وكفالة قدرتها في الاعتماد على المزيد من ترتيبات التمويل الأكثر مصداقية.

وفي الفترة المنقضية منذ تقريري الأخير، أحرزنا تقدما يمكن قياسه. فقد أنشأنا وحدة مكافحة الجريمة والفساد (المعروفة سابقا باسم وحدة الجرائم الجسيمة) ضمن مكتبي لكي تُعالج مسائل الجريمة والفساد. وبدأت عملية إعادة تشكيل نظام محاكم البوسنة والهرسك على جميع المستويات ومن ثم تتواصل المهام التي تؤديها حاليا الوحدة الجديدة للإصلاح القانوني ومجلس القضاء الأعلى ومجلس الإدعاء العام الأعلى والدائرة الخاصة في محكمة الدولة وإدارة خاصة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك.

وفي ٧ آذار/مارس قمنا بشن هجوم واسع النطاق على الشبكات التي تقدم التمويل والدعم للمتهمين الذين تحاكمهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمن فيهم رادوفان كاراديتش. كما كُلف مكتبي من جانب مجلس تنفيذ السلام بإنشاء نظام للإدعاء المحلي في جرائم الحرب.

وشرعت بعثة الشرطة للاتحاد الأوروبي في ممارسة أعمالها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وهي الآن تعمل بكامل طاقتها وبنجاح.

وعملت على بدء أعمال لجان الخبراء المعنية بالإصلاح، وهي مؤلفة من ممثلين محليين ولكن يترأسها خبير دولي مرموق لتغطي سياسة الضرائب غير المباشرة وقضايا الدفاع والاستخبارات. كما تم إنشاء لجنة مؤلفة بالكامل من عناصر محلية لاستكشاف الطرق الممكنة لتحقيق توحيد موستار. فأحرزت تقدما ملموسا ولكنه قاصر عن تحقيق النجاح. وثمة محاولة ثانية يتم بذلها برئاسة المجتمع الدولي ما زالت مستمرة.

وتم أيضا في أيار/مايو ٢٠٠٢ إنشاء وكالة الخدمة المدنية على مستوى الدولة مع صدور قانون الخدمة المدنية وهي تعمل حاليا بكامل طاقتها وتشكل عاملا مهما في إدخال المعايير الحديثة في الإدارة العامة وهو أمر لم يخل من مقاومة لقيها. ونحن نعمل حاليا على كفالة التمويل والأداء الكاملين لوكالة الخدمة المدنية على مستوى الاتحاد.

وبعد عملية طويلة استغرقها تشكيل الحكومة تم تشكيل حكومات ائتلافية على مستوى كل من الدولة والكيانين والكانتونات.

وفيما تظل الاستعادة الكاملة للنسيج المتعدد الأعراق الذي كان سائدا قبل الحرب في البوسنة والهرسك أملا بعيدا، فإن تنفيذ التشريعات الخاصة بالممتلكات وتأكيد وجود صحة مجتمعات العودة وزيادة ثقتها في نفسها، ثم ما هو أهم من ذلك، زيادة عدد الأفراد العائدين، أمور تشكل علامات مشجعة وتعني أننا على طريق إنهاء مهام قوة العمل المعنية بالتعمير والعودة بنهاية عام ٢٠٠٣. على أنه سيكون من الأهمية بمكان الحفاظ على التمويل الكافي على الصعيدين المحلي والدولي من أجل عودة اللاجئين وللرصد الدولي للعملية على مدى فترة من الزمن بعد إنهاء مهمة قوة العمل المذكورة.

وقد أُنجزت إلى حد كبير الولاية المتعلقة بإنشاء وسائل الإعلام وتم إغلاق الإدارة المعنية بذلك وإن كان الأمر يقتضي إنجاز أعمال أخرى مهمة وقد تكون موضع جدل من أجل إنشاء نظام للإذاعة العامة يتمتع بالاستقلالية والقدرة على الأداء والاستمرارية الاقتصادية.

وقد وضعت خطة لتنفيذ المهمة بالنسبة لمكتبي وأيدها مجلس تنفيذ السلام في بداية العام وأصبحت تشكل الآن أساسا لأعمال مكتبي في البوسنة والهرسك.

## أولا – مقدمة

١ – هذا هو تقريري الثاني المقدم إلى الأمين العام منذ أن توليت مهمة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا التقرير سأتولى تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف التي سبق وأوضحتها في تقريري الأخير كما أستعرض التطورات التي استجدّت خلال فترة الإبلاغ.

## ثانيا – سيادة القانون

٢ – عندما وصلت إلى سراييفو، حددت أولوياتي وكان في مقدمتها تحقيق العدالة وتوفير فرص العمل من خلال الإصلاح. وتأسيسا على أعمال سلفي، أحرزنا مزيدا من التقدم في الأشهر الأخيرة. وفي مجال سيادة القانون، تم اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية:

- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصدرت قرارا يكفل للمباني والأراضي التي سبق تحديدها موقعا لمحكمة البوسنة والهرسك أن تخصص بصورة دائمة لهذه الأغراض. وكان هدفي هو أن تتولى المحكمة على مستوى الدولة النظر في أخطر القضايا المتعلقة بالجريمة المالية والجريمة المنظمة والفساد السياسي.

- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، فرضْتُ عملية إعادة تشكيل كاملة لنظام المحاكم في إطار البوسنة والهرسك، فأغلقت محاكم وقمت بتوحيد محاكم أخرى على مستوى الكيانين وصولا إلى نظام قضائي أكثر كفاءة وأوجب مساءلة. وتم تخفيض عدد المحاكم الابتدائية من ٧٨ إلى ٤٧ محكمة كما جرت عملية مواءمة من حيث فحوى الولاية القضائية وسيتم إنشاء أقسام تجارية في ١٥ من محاكم الدرجة الأولى. كما نصت الإجراءات على الإطار اللازم لتمكين مجلس القضاء الأعلى ومجلس الادعاء الأعلى من الإعلان عن الوظائف القضائية في محاكم الدرجتين الأولى والثانية في الكيانين.

- بدأ التنفيذ العملي لنظام المحاكم المبسط وعُقدت اجتماعات مع ١٢ وزيرا للعدل وتمت زيارات إلى المحاكم المتأثرة من القرارات لإجراء عمليات تقدير للميزانيات والمساحات واحتياجات التجديد والمعدات.

- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ فَرضت إجراء تعديلات على القوانين بإنشاء مراكز للتدريب القضائي بما يتيح لهذه المراكز أن تبدأ أعمالها وتشرع في تلبية احتياجات التدريب للقضاة والمدعين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وفي كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اعتمد مجلس القضاء الأعلى ومجلس الادعاء الأعلى برنامجي تدريب بشأن الإجراءات الجنائية للقضاة والمدعين.

- تم إنشاء ثلاثة عشر فريقا متعدد الاختصاصات ضمن المجالس العليا المذكورة لسماع الشكاوى الموجهة ضد القضاة والمدعين الحاليين. وخلال هذه الفترة وردت ١٦٦ شكوى من جانب المجلس وأحيلت إلى المدعي المختص بالإجراءات التأديبية. وكان أن قدم ثلاثة وعشرون قاضيا استقالاتهم وكان عشرة منهم سبق إيقافهم بقرار من الممثل السامي.

- استعرض المجلس الأعلى للقضاة والمجلس الأعلى للمدعين أكثر من ٣٠٠ طلب في إطار الموجة الأولى من إعلانات الشواغر في سبع من المحاكم ومكاتب المدعين المختلفة: محكمة البوسنة والهرسك، مكتب المدعي للبوسنة والهرسك، محاكم الكيان العليا ومكاتب المدعين في الكيانين والمحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا. وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تمت مقابلات أجراها المجلسان لعدد يبلغ ١٧١ من المرشحين لشغل هذه الشواغر.

- في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تم الإعلان عن جميع ما تبقى من وظائف القضاة والمدعين من المستويين المتوسطة والأدنى. وفي آخر يوم للإعلان وهو ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ كان قد ورد أكثر من ٦٠٠ ١ طلب لنحو ٩٠٠ وظيفة وسوف تستمر عملية إعادة الاختيار خلال عام ٢٠٠٣.

- في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عين المجلس الأعلى ثمانية أعضاء في الشعبة الجنائية بمحكمة الدولة وكما عين كبيرا للمدعين وثلاثة مساعدين في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك.

- في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تم إصدار قانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك الذي دخل حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ مما يشكل قفزة هائلة في عملية إصلاح نظام العدالة الجنائية للبوسنة والهرسك. وفضلا عن القانون الجنائي الذي دخل حيز النفاذ في نفس التاريخ فهو يقضي ببدء محكمة البوسنة والهرسك أعمالها.

- في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أدى اليمين القانونية القضاة المعينون حديثا في محكمة البوسنة والهرسك وكذلك المدعون في مكتب المدعي للبوسنة والهرسك في إطار احتفال ترحيبي واسع النطاق. وفي اليوم نفسه أقامت محكمة البوسنة والهرسك احتفالا بمناسبة شغلها مبانيها المؤقتة المجددة حديثا.

- ما زلنا نعمل على توظيف قضاة ومدعين دوليين للعمل في الأفرقة الجنائية الخاصة لمحكمة البوسنة والهرسك والشعبة الخاصة بمكتب المدعي للبوسنة والهرسك. وقد أدرجت في التعديلات التي صدرت يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير بنود تقضي بمشاركة هؤلاء الأعضاء الدوليين.

- تستعد الشعبة الجنائية بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك لبداية مثمرة. وقد وجه المكتب قمما ضد ثمانية متهمين بالتزييف، إثنان منهم اختارا الاعتراف بالذنب فيما ستقدم قضايا المتهمين الباقين للمحاكمة. وبعد ذلك بوقت قصير وجه مكتب المدعي العام قمما ضد متهمين آخرين عن الاتجار بالبشر. وكانت تلك التهم الجنائية التي يوجهها مدعي عام الدولة الذي تم تعيينه في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد ظل محور سيادة القانون في مكتبي يعمل بصورة وثيقة مع المدعي العام من أجل المسائل المتصلة بالقوانين الجديدة التي ينفذها الممثل السامي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ فضلا عن التماس موارد إضافية لدعم أعمال مكتبه.

- وعلى نحو ما وعدت به في تقريري السابق، فقد أنشأنا وحدة جديدة تحت اسم وحدة مكافحة الجريمة والفساد ( وكانت معروفة في السابق بأنها وحدة الجرائم الجسيمة) لتزويد مكتبي بنوعية واسعة النطاق من قدرات الدعم اللازمة محليا للإدعاء والتحقيق وتحليل الجريمة المنظمة وحالات الفساد المتواترة. وتعمل الوحدة المذكورة في تعاون وثيق مع الوكالات والسلطات المحلية وقد اضطلعت بجهود لتوجيه ودعم التحقيقات وعمليات الإدعاء في قضايا متعددة. وفي الوقت الحاضر ينصب تركيز الوحدة أساسا على توجيه فرقتي عمل رئيسيتين في مجال التحقيق الجنائي أنشأهما مكتبي. وفي بعض الأحيان، وفي ضوء القيود السياسية والتقنية التي تعانيها السلطات المحلية، قدمت الوحدة أيضا قدرات دعم متخصصة مثل مراجعة أعمال الطب الشرعي أو خبراء متخصصين عملوا كشهود لدى المحكمة.

- وتساعد الوحدة على تقييم القضايا التي ستحال إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في إطار تنفيذ القانون الجنائي الجديد وقانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك.

- وخلال أوائل أيار/مايو، تعاونت الوحدة مع بعثة الشرطة للاتحاد الأوروبي، بناء على طلب وزير داخلية جمهورية صربسكا، لنقل قضية كبيرة في مجال الجريمة المنظمة إلى الشعبة الجنائية في محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة

والهرسك وقد وجه المكتب تهما ضد المتهمين الذين صدرت الأوامر باحتجازهم لما قبل المحاكمة. وتولى أحد المدعين الدوليين في مكتب المدعي العام المسألة في ظل توجيه كبير مدعي الدولة. وهذه قضية غاية في الخطورة بل ربما تكون أخطر قضية اتجار بالبشر في تاريخ البوسنة والهرسك. وحقيقة أنه يتم معالجتها ضمن نظام المحاكم في البوسنة والهرسك تشكل بحد ذاتها خطوة مهمة إلى الأمام.

- قام رئيس محور سيادة القانون ونائبه بزيارة بلغراد يومي ٢٩ و٣٠ نيسان/أبريل للاجتماع إلى مسؤولين من وزارتي العدل والداخلية وكبير المدعين في صربيا. وتمثل الغرض من الزيارة في عرض تيسير إنشاء البروتوكولات التشغيلية بين هاتين الوزاراتين والمكاتب ونظرائها في البوسنة والهرسك تحقيقا لفعالية الحد من الأنشطة الجنائية التي تتجاوز حدود البوسنة والهرسك وصربيا. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل موظفو مكتبي خلال الزيارة المعلومات مع الموظفين الصربيين بشأن أنشطة جنائية محددة مشتبه بوقوعها، وتشكل أهمية لكل من البوسنة والهرسك وصربيا ورتبوا لمزيد من عمليات التبادل للمعلومات فيما يتعلق بحالات الاشتباه المذكورة. وكان المسؤولون الصربيون حريصين للغاية على إقامة العلاقات المقترحة بين الطرفين ومواصلة تبادل تلك المعلومات.

- ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عقدت اجتماع قمة بشأن الجريمة شارك في أعماله ممثلون عن وزارتَي داخلية الكيانين، ووزارة أمن الدولة، إلى جانب دائرة حدود الدولة ووكالة الدولة للتحقيق والحماية. وشاركت في هذا الاجتماع أيضا الشرطة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وتَمَثل الغرض من الاجتماع في معالجة مسألة اقتراب نهاية حالة الطوارئ في صربيا واحتمال أن العديد من الأشخاص الذين أُلقي عليهم القبض في صربيا سيفرون إلى البوسنة والهرسك حين يُفرج عنهم هناك. وأثناء الاجتماع، اقترحتُ على المسؤولين المحليين نهجا ذا شقين للتصدي لهذا الاحتمال انطوى الاقتراح القصير الأجل على تبادل فوري للمعلومات مع المسؤولين الصربيين بشأن الأشخاص الذين سيُطلق سراحهم في صربيا، ولا سيما الذين لهم روابط تجارية أو عائلية أو روابط أخرى مع البوسنة والهرسك. واشتمل الحل الأطول أجلا على وضع بروتوكولات تنفيذية بين الوكالات المختصة في البوسنة والهرسك وفي صربيا لمعالجة المشاكل المشتركة المتصلة بالمجرمين الذين تتجاوز أنشطتهم الحدود بين البلدين. وقد اعتمد المسؤولون المحليون في البوسنة والهرسك، دون تردد، المقترحات المعروضة وتعهدوا بتنفيذ الإجراءات المقترحة.

- واصل عنصر سيادة القانون مناقشاته مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا بخصوص دائرة المحكمة المعنية بحقوق الإنسان. ووضعت هذه المنظمات الثلاث، بالتشاور مع المسؤولين المحليين، خطة ستقوم في إطارها دائرة المحكمة بتجهيز العدد الكبير من القضايا التي لم يتم البت فيها بعد، في حين ستتولى مؤسسات أخرى في البوسنة والهرسك معالجة القضايا المقبلة المتعلقة بالادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وعُقدت عدة اجتماعات مع المحكمة الدستورية ودائرة المحكمة المعنية بحقوق الإنسان لمناقشة الخطة المقترحة والتماس آراء هذه المؤسسات بغية تحديد المسائل التي ستتعين تسويتها أثناء تنفيذ الخطة. ثم قُدمت هذه الخطة إلى مجلس تنفيذ السلام خلال اجتماعه المعقود في منتصف حزيران/يونيه.

- وتعاونت وحدة إصلاح المؤسسات الجنائية والادعاء العام مع محكمة الدولة ومكتب المدعي العام للدولة من أجل إعادة توازن ميزانيتَيهما. ومما يكتسي أهمية خاصة أن إعادة توازن ميزانية مكتب المدعي العام قد مكّنت هذا المكتب من توظيف مدعين عامين وموظفين قانونيين إضافيين لمواجهة الزيادة في مسؤوليات المكتب.

- وعقدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك جلسة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكانت هي الجلسة الأولى التي تعقدها المحكمة منذ ما يزيد على سنة كاملة. وتمثل أول بنود جدول أعمال المحكمة في انتخاب رئيسها وثلاثة نواب للرئيس. ولم يتم حتى الآن تعيين عضو في المحكمة من جمهورية صربسكا.

**الهجمات على الشبكات الداعمة للأشخاص الذين وجهت ضدهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب**

٣ - في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، تم اعتماد بعض التعديلات لقوانين الوكالات المصرفية في كل من الكيانين لإلزام تلك الوكالات بتجميد الحسابات المصرفية للشركات والأشخاص الذين يدعمون ماليا أشخاصا يعوقون أو يعرقلون تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وفي نفس التاريخ، تم بالنيابة عن الوكالات المصرفية للكيانين تنفيذ هذه الأحكام الجديدة لقوانين الوكالات المصرفية للكيانين لتجميد الحسابات المصرفية لشخصين نعتقد، لأسباب وجيهة، أنهما قدما بصورة متكررة دعما ماليا لأشخاص صدرت ضدهم لوائح اتهام متعلقة بجرائم حرب.

٤ - وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، صدرت مجموعة أخرى من القرارات تم بموجبها تجميد الحسابات المصرفية لعدة أشخاص آخرين، وإقالة السيد دراغومير فاسيتش من منصبيه

كعضو في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وكعضو في بلدية زفورنيك. وفي جميع الحالات، كان يُعتقد، على أساس معلومات موثوقة، أن الأشخاص المعنيين قد انتهكوا المادة ١٩ من اتفاق السلام بتقديم دعم مادي لرادوفان كارادزيتش الذي صدرت بشأنه لائحة اتهام بارتكاب جرائم حرب.

٥ - واستفدنا أيضا من التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما وضع الاتحاد الأوروبي، بناء على مبادرتنا، قائمة بأسماء عدد من الأشخاص الذين يُحظر منحهم تأشيرات بسبب الاشتباه في أهم عرقلوا نهوض المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بولايتها وقدموا دعما ماديا لأشخاص وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب. وقد جمَّدت الولايات المتحدة أيضا أصول عدد من الأشخاص لنفس الأسباب.

## رابعا - فرص العمل

٦ - في إطار مسعى إلى بداية عهد جديد بعد انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وإكمال أعمال الحكومة الأخيرة في الميدان الاقتصادي، تم إصدار ١٣ قرارا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وكانت هذه القرارات تهدف إلى المساعدة على تعزيز النمو في البوسنة والهرسك من خلال مجموعة من الإصلاحات في ميادين العمل المصرفي، والإحصاءات، والتسجيل العقاري، والاتصالات، وميادين أخرى.

٧ - واستُهلت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مبادرة هامة لتفكيك الحواجز التي تعوق نمو الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل. وقد صُممت ''مبادرة الجرّافة'' لمساعدة الأعمال التجارية في الإطاحة بأكبر عدد ممكن من الحواجز وإزالة أكثر ما يمكن من العراقيل الإدارية، تحريرا للاقتصاد وتيسيرا لنموه. وفي البداية، أسندت مهمة تنسيق اللجنة إلى مكتبي، وتألفت عضويتها من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والبنك الدولي، واللجنة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومكتبي. وكان من بين الأعضاء المحليين اتحاد البوسنة والهرسك، واتحاد أرباب العمل في جمهورية صربسكا، واتحاد نساء الأعمال، ورابطة المستثمرين الأجانب، وعدة رابطات أعمال إقليمية أو محلية. ولم ينفك قادة الأعمال التجارية المحلية يتولون المهام القيادية بنسبة كبيرة جدا. وهم الذين قدموا أمثلة عن أسوأ الحواجز التي تعوق الأعمال التجارية، وهم أيضا الذين يقومون بالدور القيادي في حملة الدعوة إلى إزالة تلك الحواجز.

٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدمت ''لجنة الجرافة'' إلى حكومة البوسنة والهرسك قائمة بـ ٥٠ حاجزا اقتصاديا، مشفوعة بالحلول القانونية لتسوية كل منها. وقد

عرضت التغييرات المقترحة على السلطات المختصة (مجلس وزراء الدولة، وحكومة البوسنة والهرسك، وحكومة جمهورية صربسكا) خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وأتيحت لدوائر الأعمال التجارية أو رابطات الأعمال التجارية التي قدمت الطلبات فرصة للإدلاء بشهادة أمام لجان الجمعيات البرلمانية وتوجيه الدعوة إلى الإصلاح، وسيعزز هذا دورها بوصفها عناصر مساهمة رئيسية في السياسة الاقتصادية من خلال عملية التأثير السياسي. وأنشئت لجان تنفيذ محلية تنسقها رابطات الأعمال التجارية المحلية بما يكفل تنفيذ الإصلاح ومتابعته على النحو المناسب. وبحلول ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تم اعتماد جميع النصوص التشريعية الـ ٥٠ ولم يُفرض أي منها، وتولت السلطات المحلية كامل المسؤولية عن المرحلة المقبلة للمشروع على أن تشارك فيها ست لجان إقليمية.

٩ - وتشكل "لجنة الجرافة" ونجاحاتها، فضلا عن تأثيرها على جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي، أول مثال رئيسي لنمو مجتمع مدني حقيقي في البوسنة والهرسك، في قطاع الأعمال التجارية على الأقل.

١٠ - وتحقق أيضا تقدم ملموس في عدد من المجالات الأخرى في الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه المجالات.

**الهيكل الضريبي والمالي**

١١ - تمثل أحد المحكات التي بيَّنتُها في خطابي في برلمان البوسنة والهرسك، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، في ما يلي: "إصلاح نظام الدخل بالشروع في عملية إقرار ضريبة القيمة المضافة على مستوى الدولة وإصلاح الجمارك". وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أنشئت لجنة لسياسة الضرائب غير المباشرة وكلِّفت بالاضطلاع بعدد من الأنشطة من أجل العمل على إنشاء دائرة ضرائب واحدة للبوسنة والهرسك، وإقرار ضريبة على القيمة المضافة واحدة/على مستوى الدولة. وقُدمت تقارير عديدة إلى كبار السياسيين، وأجريت مشاورات تقنية، وقُدمت إفادات إلى الجمهور ونُظمت مناقشات فيما يتعلق بمسألة ضريبة القيمة المضافة والمسائل المتعلقة بالجمارك.

١٢ - وتم إحراز تقدم طيب إلى حد بعيد على صعيد الضرائب. وتوصلت اللجنة، التي يرأسها المسؤول السابق في اللجنة الأوروبية جولي ديكسون، وهو خبير في سياسة الضرائب غير المباشرة بالاتحاد الأوروبي، إلى الاتفاق على نص قانون مؤقت أنشئت بموجبه "هيئة الضرائب غير المباشرة" في ١ تموز/يوليه - قبل حلول الموعد الأقصى المحدد في قراري. واتفقت اللجنة فيما بعد على قانون إطاري كامل ينص على توحيد إدارات الجمارك في البوسنة والهرسك، وعلى طرائق عمل هيئة الضرائب غير المباشرة ومجلس إدارتها وسلطاتها.

وسوف يخول القانون لهيئة الضرائب غير المباشرة ومجلس الإدارة بدء العمل على إنشاء ضريبة القيمة المضافة على مستوى الدولة.

١٣ - وهذا التشريع يفي بمعايير الاتحاد الأوروبي وسوف يؤسس في البوسنة والهرسك نظاما عصريا على مستوى الدولة لتحصيل الضرائب غير المباشرة، فضلا عن دائرة ضرائب واحدة وفعالة؛ وهو حاليا في انتظار تأييده من مجلس الوزراء وموافقة البرلمان عليه. وسيشكل النجاح في إصداره على شكل قانون والشروع في تنفيذه، خطوة كبيرة، سواء صوب إثبات أن البوسنة والهرسك قادرة على اتخاذ قرارات صعبة في هذا الميدان الحساس للتصدي للغش والفساد، أو في التقدم صوب تحقيق المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويشكل هذا القانون تقدما هاما جدا في مجالين آخرين. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها المادة ٣-٥ ألف من اتفاق دايتون للسلام لنقل الاختصاصات من الكيانين إلى الدولة، والمرة الأولى التي تنشأ فيها مجالات إدارية طبقا للمناطق الاقتصادية الطبيعية للبوسنة والهرسك، بدلا من تحديدها وفقا لخط الحدود بين الكيانين.

### الزراعة والحراجة

١٤ - تم اعتماد قانون للطب البيطري على مستوى الدولة لكن طرأ تأخير على تنفيذه الكامل بسبب بطء الإجراءات في تعيين مدير جديد لمكتب الدولة للطب البيطري. وقد عُيِّن مدير جديد في أيار/مايو ٢٠٠٣، تتمثل مهامه الأولية في مباشرة تنفيذ مشروع تعريف الحيوانات، وتكييف القواعد التنظيمية المحلية مع معايير الاتحاد الأوروبي، وتأمين التمويل المستدام على طول فترة الخمس سنوات المقبلة.

١٥ - واعتُمد قانون الحراجة الاتحادي، لكن البرلمان لم ينظر بعد في بعض التعديلات، وبالتالي تباطأت جهود التنفيذ بصورة عامة بما في ذلك إغلاق المنشآت الفرعية الـ ٢٢ القائمة (مؤسسات الغابات) وإنشاء مؤسسة غابات كانتونية في كل كانتون لتنظيم الدخل على المستوى المحلي وزيادة تدفقه.

### الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٦ - أُحرز تقدم في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال سن القانون المتعلق بالاتصالات كجزء من المجموعة المتكاملة من التشريعات الاقتصادية، وسيمكن ذلك هيئة التنظيم من سرعة تنفيذ إطار تنظيمي يتيح المنافسة في هذا الميدان. وأُنجزت مراجعات للحسابات في هذا القطاع على أن تنشر في المستقبل القريب.

**الطاقة الكهربائية**

١٧ - أُحرز تقدم في تنفيذ الترتيبات المؤسسية. واقترح مجلس وزراء البوسنة والهرسك على برلمان ذلك الكيان تعيين أعضاء اللجنة التنظيمية التابعة للدولة، أما الخطوة المقبلة في عملية التعيين فتتمثل في الحصول على الموافقة من برلمان البوسنة والهرسك. وسيمثل تعيين أعضاء تلك اللجنة التنظيمية معلما هاما في عملية الإصلاح. كذلك، يجري حاليا بذل جهود من أجل التنفيذ المتواصل لقانون الدولة المتعلق بالكهرباء، وعلى وجه التحديد إنشاء شركة نقل الطاقة على مستوى الدولة، والهيئة التنظيمية على صعيد الدولة، وهيئة مستقلة للتشغيل.

١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وقَّعت البوسنة والهرسك على مذكرة تفاهم بشأن السوق الإقليمية للكهرباء في جنوب شرق أوروبا وإدماجها في سوق الاتحاد الأوروبي الدولية للكهرباء. وتم التوقيع على تلك المذكرة تحت رعاية ميثاق تحقيق الاستقرار، بهدف إنشاء سوق إقليمية متكاملة للكهرباء في جنوب شرق أوروبا بحلول عام ٢٠٠٥ وكفالة إدماجها في سوق الاتحاد الأوروبي الدولية للكهرباء. وستقوم السوق الإقليمية للكهرباء في جنوب شرق أوروبا على أساس المبادئ المبينة في الأمر التوجيهي المتعلق بالكهرباء وغيره من التشريعات المتصلة بأداء سوق الاتحاد الأوروبي.

**النقل**

١٩ - شرعت اللجنة الحكومية المعنية بالتراخيص في إصدار التراخيص لخدمات الحافلات في مجال النقل الدولي وبين الكيانين في إطار قانون النقل الدولي والنقل بين الكيانين المعتمد مؤخرا. ونتوقع أنه بانتهاء هذه العملية، ستوجه اللجنة جهودها صوب توزيع تراخيص الشاحنات في مجال النقل الدولي والنقل بين الكيانين بواسطة الشاحنات. ونظرا لإنشاء غرفة التجارة الخارجية والقيام مؤخرا بإصدار قانون الرابطات، فإن إنشاء رابطة البوسنة والهرسك للنقل بالشاحنات يهيئ الظروف الآن للمضي قدما في تنفيذ نظام دفتر النقل البري الدولي، الذي سيمكن من تنقل شاحنات البوسنة والهرسك بدون قيود عبر حدود جميع دول الاتحاد الأوروبي.

٢٠ - وفي مجال النقل بواسطة السكك الحديدية، اختتم الفريق العامل المعني بالنقل بواسطة السكك الحديدية اجتماعاته ، وتم إعداد مشروع قانون حكومي بشأن السكك الحديدية للبوسنة والهرسك لعرضه على مجلس الوزراء . وينص هذا القانون على أن الدولة هي التي تنظم جميع عمليات السكك الحديدية في البلد، بما في ذلك مسائل السلامة، بموجب السلطات الدستورية للإشراف على النقل الدولي والنقل بين الكيانين، وفي ضوء الهدف العام المتمثل في حرية التنقل عبر أنحاء البوسنة والهرسك، وكذلك امتثالا لمعايير الاتحاد الأوروبي.

٢١ - وفُتح، أخيرا، جسر ساماتش أمام حركة النقل البري والنقل وبواسطة السكك الحديدية للمسافرين، ولا يزال النظر جاريا في مسألة فتحه أمام نقل البضائع وتحديد موقع مرفق الجمارك.

٢٢ - وتم خلال حفل نُظم في كرانيسكا غورا في ٣ كانون الأول/ديسمبر، التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن حوض سافا. ويمثل هذا الاتفاق، إلى جانب بروتوكول الملاحة، خطوة في اتجاه إرساء نشاط ملاحي عادي على نهر سافا عبر ميناء برتشكو، وكذلك في اتجاه توثيق عرى التعاون بين البلدان المجاورة بشأن الجوانب الأخرى المتصلة بحوض سافا.

٢٣ - وختاما، تم في إطار الهيكل الجديد لمجلس الوزراء، إنشاء منصب وزاري جديد للاتصالات والنقل، وهو ما سيتيح الآن أساسا أرسخ لوضع سياسة عامة وخطط للنقل وتنظيمه على مستوى الدولة.

### إصلاح الإدارة العامة

٢٤ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس وكالة الخدمة المدنية الذي عينه سلفي تقريرا إلى رئيس مجلس الوزراء يفيد بأن الوكالة أصبحت تؤدي مهامها بالكامل. ولهذه الوكالة دور أساسي في الحيلولة دون محاباة أي حزب على مستوى الدولة؛ ذلك أنها تتولى مسؤولية توظيف أفراد الخدمة المدنية. وتعمل جمهورية صربسكا على إنشاء وكالة مماثلة بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي، وقد يسَّر مكتبي وضع قانون مماثل يتصل بالخدمة المدنية لاتحاد البوسنة والهرسك، وفاء بالتزام عقدته سلطات البوسنة والهرسك في إطار أهداف سيادة القانون. وقد اعتُمد هذا القانون في أيار/مايو ٢٠٠٣، ونحن نعمل حاليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وافق على القيام بدور الوكالة الرائدة، لكفالة توفير ما يكفي من تمويل وموظفين لوكالة الخدمة المدنية حتى يتسنى تنفيذ القانون حسب الأصول. بيد أنه يساورني القلق إزاء حجم الخلل الذي لا يزال موجودا في الإدارات الحكومية ومكاتب الوزراء. وستدعو الحاجة إلى إيلاء الاهتمام لهذا المجال وكفالة فعالية الخدمة المدنية على نحو أوسع نطاقا ليتحسن سير عمل الدوائر الحكومية والإدارة العامة ككل في المستقبل القريب.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، لا يزال ثمة مشاكل خطيرة تواجه أمر الاستعاضة لأسباب سياسية عن أعضاء مجالس إدارات عدة هيئات عامة، والتعيين في وظائف الخدمة المدنية.

## خامسا - البيئة السياسية

٢٦ - غلب على الفترة الأولى التي أعقبت انتخابات ٥ تشرين الأول/أكتوبر، مسائل تشكيل الحكومة، وأن يظل مجلس الوزراء على مستوى الدولة، الذي يقوده ترزيتش، رئيس

الـوزراء، يمارس مهامـه منذ ثمانيـة أشهـر تقريبـا؛ ولكـن تواجـه إدارة رئيـس الـوزراء ترزيتش عراقيل بسبب الخلل الدستوري الـذي يشـوب مجلس الـوزراء (فـهو لا يعـين الـوزراء ولا يستطيع إقالتـهم - لأن الـذي يكفـل مناصبـهم ويحظـى بولائـهم هـو الأحـزاب وليـس الحكومـة)، هـذا إضافـة إلى نقـص القـدرات والدعـم داخـل مؤسسـة المجلـس ككـل. ونتيجـة لذلك، جاءت حصيلة أعمال المجلس منخفضة وظل نشاطه التشريعي محدودا. كما أن عملية إعادة تشكيل الوزارات والهيئات كانت بطيئة.

٢٧ - وتواجه حكومتا الكيانين مشاكل مماثلة. ففي الاتحاد تم تشكيل حكومة الكانتون ٧ في أواخر حزيران/يونيه، عقب الانتخابات بأكثر من ثمانية أشهر. وكان كانتون الهرسك - نيريتفا آخر وحدة للحكم الذاتي في البوسنة والهرسك بأكملها تقـوم بتنصيـب حكومتـها المنتخبة. وقد اقتضى هذا من مكتبي بذل جهود ضخمة من أجل حفز العملية، بما في ذلك التهديد بفرض غرامات طائلة على الأحزاب التي لها ضلع في عرقلة الإجراءات.

٢٨ - وظل استمرار انقسام موستار مشكلة عويصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد ثماني سنوات من انتهاء الحرب، لا تزال مدينة موستار مجرد مجموعة من البلديات بدون أي تنسيق أو قدرة على توليد تنميتها. وقد أنشئت في الربيع لجنة تتألف من ممثلين محليين فقط لبحث خيارات مركز دائم للمدينة وتمكين مواطني موستار من فرصة الإسهام في مناقشة مستقبل مدينتهم بدون تدخل من المجتمـع الـدولي. بيـد أن اللجنـة لم تحقـق حـتى مسـتهل آب/أغسطس، إلا نتائج محدودة. وسوف تبدأ في أيلول/سبتمبر محاولة ثانيـة لإنشـاء لجنـة إصلاح موستار تحت إشراف المجتمع الدولي.

٢٩ - وفي جمهورية صربسكا، بالرغم من بعض المواقف والشعارات المطروحة في البداية، فإن أعمال اللجنة المستقلة للضرائب ولجنة إصلاح الدفاع ولجنة الاستخبارات المنشأة حديثا تسير بشكل سلس نسبيا.

٣٠ - وجاءت استقالة ميركو ساروفيتش من عضوية الرئاسة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عقب فضيحة ''أوراو'' المتصلة ببيع الأسلحة للعراق، خطوة صوب إقرار أسلوب المساءلة السياسية في البوسنة والهرسك.

## الأمن والدفاع

٣١ - في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفي إطار التصرف إزاء قضية ''أوراو''، أصدر مكتبي عدة قرارات متصلة بالدفاع للمساعدة على التصدي لأوجه القصور الشاملة التي كشفت عنها فضيحة ''أوراو'' المتصلة ببيع الأسلحة للعراق. ومن هذه القرارات إدخال تعديلات

على قوانين الدفاع في الكيانين ودستوريهما لكفالة عدم تكرار هذا الوضع. وفي ٩أيار/مايو ٢٠٠٣، أنشأت لجنة إصلاح الدفاع، التي يرأسها جيمس لوتشر، مساعد وزير الدفاع الأمريكي سابقا، ومنوط بها مهمة اقتراح إصلاحات تهم أساسا قيادة ومراقبة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، وهي إصلاحات ، إذا تمت الموافقة عليها، ستساعد البلد على تحقيق هدفه المعلن، وهو أن يصبح بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، مرشحا كفؤا لعضوية مبادرة الشراكة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، كانت هذه اللجنة قد أحرزت تقدما ملموسا، ومن المنتظر أن تنتهي من أعمالها بحلول منتصف أيلول/سبتمبر.

٣٢ - واستجدت تطورات هامة أخرى في مجال الدفاع. فقد تمت الموافقة على اختصاصات الأمين العام للجنة الدائمة المعنية بالشؤون العسكرية، ودُعي إلى حضور أعمال مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ولكنه لم يصبح بعد عضوا كامل العضوية بحيث يتمتع بحق التصويت.

٣٣ - وعلى صعيد عملي أكثر، من المقرر على مدى الأشهر القليلة المقبلة زيادة أعضاء أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون العسكرية (من ٩ موظفين إلى زهاء ٨٨ موظفا)، وبذلك ستشرع في العمل كوزارة مبتدئة تنسق نشاطها مع الوزارات الأخرى وتتصرف باسم دولة البوسنة والهرسك في المسائل المتصلة بالدفاع.

٣٤ - واتُخذت خطوة حاسمة إلى الأمام في إصلاح دوائر الاستخبارات في البوسنة والهرسك. فقد أنشئت في أيار/مايو ٢٠٠٣، لجنة الخبراء المعنية بإصلاح الاستخبارات ويرأسها كالمان كوتسيس، من كبار المسؤولين سابقا في المخابرات الهنغارية وسفير هنغاريا السابق في البوسنة والهرسك. ومنوط بهذه اللجنة مهمة تقديم اقتراح بإنشاء هيكل استخبارات وحيد. وقد تقرر أن تعرض، بحلول منتصف أيلول/سبتمبر، التغييرات التشريعية ذات الصلة وغير ذلك من الصكوك القانونية اللازمة تمشيا مع المبادئ الديمقراطية والممارسات في سائر أنحاء أوروبا.

**سريبرينيتشا**

٣٥ - ما زلتُ أترأس المجلس التنفيذي لمؤسسة مدفن سريبرينيتشا - بوتوكاري التذكاري، ويوفر مكتبي الدعم والتنسيق لهذا المسعى الهام.

٣٦ - وعقب حفل وضع حجر الأساس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بموقع بوتوكاري، بدأت المرحلة الأولى من أشغال التشييد. وخلال هذه المرحلة التي انتهت في

أواخر كانون الثاني/يناير، تم إعداد الموقع لدفن عدد يصل إلى ١ ٠٠٠ شخص. والمرحلة الثانية جارية الآن وسيتم خلالها توفير مدافن لزهاء ٩ ٠٠٠ شخص آخر وتشييد قبو موسالا المشترك الذي يتألف من حديقة وأماكن للصلاة وموقف للسيارات.

٣٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، دُفن أول ٦٠٠ شخص تم تحديد هويتهم. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، دُفن ٤٠٠ شخص آخرين تحددت هويتهم.

٣٨ - وبناء على طلب أفراد الأسر الباقين على قيد الحياة، وفي أعقاب مشاورات مع سلطات جمهورية صربسكا، أصدرتُ في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، قرارا يقضي بنقل ملكية مصنع البطاريات "A.S." في سريبرينيتشا لمؤسسة مدفن سريبرينيتشا - بوتوكاري التذكاري. وبموجب هذا القرار أيضا أنشئت لجنة ستحدد التعويض الذي يتعين أن تدفعه جمهورية صربسكا للمالكين والمستعملين الحاليين لمصنع البطاريات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وموقع مصنع البطاريات له مكان خاص في ذاكرة أسر سريبرينيتشا، إذ هو المكان الذي رأى فيه كثير منهم أقرباءهم لآخر مرة وهم على قيد الحياة. وحظي القرار بتأييد تام من مجلس إدارة مؤسسة مدفن سريبرينيتشا - بوتوكاري التذكاري. وستحدد المؤسسة، بالتشاور مع أسر الضحايا، الغرض الذي سيُستخدم فيه موقع مصنع البطاريات.

٣٩ - وقد بذل مجلس إدارة المؤسسة جهودا مكثفة على امتداد الفترة المعنية لجمع الأموال التي لولاها لما استطاعت المؤسسة تنفيذ هذا المشروع. وبفضل أنشطة جمع الأموال تلك، تلقت المؤسسة تبرعات تناهز ٣,٥ ملايين يورو أتاحت بدء العمل في الموقع. وأصدرت دائرة حقوق الإنسان قرارا في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ يقضي بأن تدفع حكومة جمهورية صربسكا للمؤسسة مليوني ماركا قابلة للتحويل قبل ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ثم ٥٠٠ ٠٠٠ ماركا قابلة للتحويل كل سنة على مدى السنوات الأربع اللاحقة. ونظرا لاعتراض الأسر على هذا القرار، وافق مجلس الإدارة على مواصلة أنشطة جمع الأموال والتشاور مع الأسر حول كيفية استخدام تلك الأموال عندما تدفعها جمهورية صربسكا. وبالتالي، لا يزال ثمة حاجة إلى قرابة ١,٥ مليون يورو إضافي لإنجاز المشروع، ولا يزال مجلس الإدارة يلتمس المساعدة من المانحين المحتملين.

٤٠ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، سيكون السيد كلينتون، الرئيس السابق للولايات المتحدة، ضيف شرف في الافتتاح الرسمي للمدفن بدعوة من المؤسسة.

**البوسنة والهرسك في المنطقة**

٤١ - تم اتخاذ خطوة هامة في مجال العلاقة بين البوسنة والهرسك وكرواتيا عندما تمكنت هذه الأخيرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، من التصديق على الاتفاق المنفذ مؤقتا بشأن

تحديد المعابر الحدودية، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ويعتبر هذا أول اتفاق ثنائي يدخل حيز النفاذ في هذا المجال. وقد وافقت رئاسة البوسنة والهرسك المشكّلة حديثا والرئيس مسيتش على بذل قصارى الجهود لإكمال الإجراءات والمفاوضات المعلقة بخصوص المسائل الحدودية والجنسية المزدوجة، وشرعا في وضع مشروع اتفاق بشأن النظام المحلي للمناطق الحدودية والمرفقات الثلاثة لمعاهدة الاشتراك في موقع واحد المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ومن المنتظر أن يوقع وزيرا الخارجية على هذه الوثائق.

٤٢ - وتجدر الإشارة إلى تطورين استجدا على العلاقة بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. ويتعلق الأمر أولا بتوقيع وزير الشؤون المدنية والاتصالات في البوسنة والهرسك ووزير الداخلية اليوغوسلافي على اتفاق بشأن الجنسية المزدوجة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في بلغراد. وقد صادق البلدان على ذلك الاتفاق في عام ٢٠٠٣ ودخل حيز النفاذ في كلا البلدين. كما وقع رئيسا الوفدين لدى اللجان المعنية بالمسائل الحدودية، بالأحرف الأولى في كانون الأول/ديسمبر، على مشاريع اتفاقات بشأن النظام المحلي للمناطق الحدودية وبخصوص نظام مبسط سيطبق في منطقة واقعة في الجزء الشرقي من البوسنة والهرسك متداخلة مع إقليم صربيا والجبل الأسود.

٤٣ - وقد شكل اغتيال رئيس الوزراء الصربي زوران دينييتش في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ ضربة موجعة للمنطقة. وأفضل طريقة لإحياء ذكراه هي مواصلة العمل الذي شرع فيه لتحقيق التقدم والاستقرار في المنطقة وإدماجها في إطار أوروبا، والبرهنة بذلك على أنه ليس من شأن هذه الهجمات أن تفت في عضد الديمقراطية. وسيكون تكثيف التعاون بين البوسنة والهرسك وجيرانها في مكافحة الشبكات الإجرامية - كما سبقت الإشارة - جزءا هاما من تلك الجهود.

**المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا**

٤٤ - عكفت عدة اجتماعات عقدت خلال عام ٢٠٠٣ على تدارس الخطة المتعلقة بمحاكمة جرائم الحرب محليا في إطار فريق خاص تابع لمحكمة البوسنة والهرسك. وعقدت اجتماعات مع وزارتي العدل، فضلا عن المدعين العامين في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا. كما دُعيت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا إلى الإدلاء بتعليقات بشأن المقترحات. وعرضت التوصيات التي أسفرت عنها المناقشات مع هذه الجماعات والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا على مجلس تنفيذ السلام الذي وافق عليها في ١٢ حزيران/يونيه. ودعا قرار المجلس التوجيهي لمديري الشؤون السياسية إلى إنشاء دائرة لجرائم الحرب داخل محكمة البوسنة والهرسك، وإدارة معنية بجرائم الحرب داخل مكتب

المدعي العام للدولة. وطُلب إليّ إنشاء فرقة عمل للتنفيذ مشتركة بين الوكالات وتولى رئاستها مع السلطات المعنية في البوسنة والهرسك، بمشاركة منظمات دولية أخرى ذات صلة، وذلك لتنسيق تنفيذ المشروع.

## سادسا – عودة اللاجئين

٤٥ – ما زال عدد اللاجئين العائدين إلى ديارهم مرتفعا، إذ تجاوز ٠٠٠ ١٠٢ في عام ٢٠٠٢. وحسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفع مجموع اللاجئين المسجلين العائدين إلى البوسنة والهرسك من الخارج وفي الداخل إلى حوالي مليون شخص، بمن فيهم قرابة ٠٠٠ ٣٩٠ ممن يسمون بأفراد الأقليات العائدين. واضطلعت وزارة الدولة لحقوق الإنسان واللاجئين، إلى جانب الوزارات المختصة في الكيانين، بدور ريادي أكبر في عملية العودة خلال عام ٢٠٠٢ وأصبحت أكثر قدرة على تبني ما تبقى من عناصر العملية. ورغم ذلك، ما زال هناك العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها لتحقيق "العودة المستدامة".

٤٦ – وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وافق مجلس تنفيذ السلام على استراتيجية المرفق السابع (الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك)، التي وضعتها سلطات البوسنة والهرسك، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتبي، حتى يكفل إحراز المزيد من التقدم. أما الاستراتيجية، إضافة إلى إقرارها بضرورة تيسير عودة عدد إضافي يصل إلى ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في البوسنة والهرسك تحت القيادة المحلية على مدى السنوات الأربع القادمة، فتنص كذلك على وضع خارطة طريق لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية حتى تتمكن من تبني هذه المهام، في الوقت الذي تخفض فيه المنظمات الدولية عملياتها تدريجيا، وتعيد توجيه الموارد للتصدي لأولويات أخرى، أو تنسحب نهائيا في حالات أخرى. وتدعو الاستراتيجية إلى إنهاء أنشطة فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

٤٧ – وقد أحرز تنفيذ قانون الممتلكات تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعِد المعدل الوطني لإعادة الممتلكات البالغ ٦٧ في المائة بتحقيق التطبيق الكامل تقريبا بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. غير أن المراكز الحضرية الكبرى، مثل سراييفو وبانيا لوكا، تظل مصدرا للقلق، بالنظر إلى أن معدل التطبيق فيها أدنى بكثير من المتوسط البالغ ٧١ في المائة في الاتحاد و ٦١ في المائة في جمهورية صربيا. وبالنظر إلى أنه لا يزال حوالي ٠٠٠ ٤٠ من المطالبات غير المنفذة في الكيانين، يجري التركيز حاليا على تأمين موارد كافية من الميزانية لتوفير أماكن إقامة بديلة على جميع المستويات الملائمة في الحكومة. وعلاوة على ذلك، ستتخذ السلطات المحلية، بمساعدة من المجتمع الدولي، مجموعة من التعديلات الطفيفة على قوانين الملكية الهادفة

إلى ضمان التمسك بمبادئ الشفافية وسيادة القانون المكرسة في التوجيه الاستراتيجي الجديد لتطبيق قانون الممتلكات. كما سيعمل المجتمع الدولي والمؤسسات المحلية كشركاء على كفالة نقل مسؤوليات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للاجئين والمشردين إلى المؤسسات المحلية دون مشاكل.

٤٨ - ومن الجدير الإشادة بالدور المتزايد الأهمية في عملية إعادة الممتلكات الذي تقوم به وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك، إلى جانب الوزارات المسؤولة في الكيانين. غير أن هذا النجاح يثير قلقا متزايدا إزاء الافتقار إلى التواؤم بين قوانين الممتلكات في المنطقة. فلا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ٢١ من الصرب الكرواتيين الذين يحتلون ديار أشخاص آخرين ويسعون إلى استعادة ملكية ديارهم في كرواتيا و/أو العودة إليها. وتواجه تلك الأسر الترحيل بصورة متزايدة بموجب قوانين البوسنة والهرسك دون أن توجد حلول طويلة الأجل لمشاكل السكن المتعلقة بها، وذلك لأن التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قوانين الملكية في كرواتيا ليست كافية ولم تسفر إلا عن بضع نتائج ملموسة. وبالمثل، لجأ إلى مكتبي أشخاص كانوا يقيمون في البلدان المجاورة الأخرى في المنطقة (سلوفينيا) قبل اندلاع الحرب للإعراب عن القلق إزاء ترحيلهم هم أيضا، وعدم قدرتهم على استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى أماكن إقامتهم قبل الحرب في المنطقة. وينبغي إيجاد حلول لهؤلاء الأشخاص داخل كرواتيا وغيرها من الدول التابعة ليوغوسلافيا السابقة، مما يتطلب وضع قوانين متوائمة في مجال الملكية في سائر أرجاء يوغوسلافيا السابقة.

٤٩ - غير أن عمليات العودة إلى البوسنة والهرسك من أجزاء أخرى من المنطقة تمضي قدما، إذ أن هناك أعدادا متزايدة من العائدين من كرواتيا ومن صربيا والجبل الأسود.

٥٠ - وفي الوقت الذي يسعى فيه العائدون إلى الاندماج مجددا في المجتمع، ينبغي بذل جهود محلية ودولية متضافرة تكفل استدامة الحل الذي يقع عليه اختيار كل فرد على حدة. ولئن كان الإطار القانوني اللازم لكفالة استفادة العائدين دون تمييز من التسهيلات والفرص الاجتماعية والاقتصادية قائما، فإن المعلومات المتعلقة بالقوانين والاتفاقات السارية وإنفاذها لا تزال محدودة. وبغية توعية العائدين بما لهم من حقوق، صمم مكتبي عددا من الحملات الإعلامية للجمهور وهي تقدم معلومات بشأن فرص العمل، والتعليم، والصحة والمرافق العامة.

٥١ - ولم يعد حتى الآن كثير من الأشخاص المشردين إلى أماكن إقامتهم قبل الحرب لأنهم يشعرون أنهم سيكونون عاجزين عن إعادة بناء حياتهم هناك. وفيما يستند كثير من هذه الشواغل إلى أسباب وجيهة، فإن بعضها يقوم على أساس معلومات مبتسرة. ولتشجيع

المشردين على النظر في أمر العودة، وضع مكتبي برامج إعلامية لزيادة تسليط الضوء على حالات العودة الناجحة ولتقديم معلومات حقيقية عن ظروف العودة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون مكتبي مع وكالة سراييفو الإقليمية الاقتصادية ومع مكاتب التوظيف في البلد على وضع نظام يكفل النشر على نطاق واسع للمعلومات المتعلقة بالشواغر على مستوى البلد.

٥٢ - وفضلا عن ذلك، اتخذ على مستوى البلد بأكمله كثير من مبادرات إيجاد فرص العمل مستهدفة في الغالب العائدين بالذات. ولكن لا توجد على الإطلاق دراسة تقارن بين فعالية وكفاءة النهج المختلفة التي جرى اتباعها. ومن أجل مساعدة الوكالات المانحة على تصميم برامجها لعام ٢٠٠٣، أجرى مكتبي دراسة استقصائية فيما بين المنظمات المنفذة، وزود الوكالات المانحة باستجاباتها بشأن المزايا والسلبيات التي ينطوي عليها مختلف أنواع البرامج. وهذه الجهود هادفة إلى إعادة بناء مجتمع البوسنة والهرسك المتعدد الأعراق الذي يتيح فرصا لجميع مواطنيه، بمن في ذلك اللاجئون والعائدون والمجتمعات المستقرة.

٥٣ - وبرغم أننا على طريق إنهاء قوة العمل المعنية بالتعمير والعودة وتسليم مسؤوليتها إلى السلطات المحلية بنهاية عام ٢٠٠٣، فما زال ثمة مهام كبرى على الطريق. وقد تم إقرار مشاريع التعديلات التشريعية التي أدخلت على بعض البنود وإن كان لا يزال يتعين تقديمها إلى المجالس التشريعية في البوسنة والهرسك. وتتواصل المناقشات بين الدوائر المختصة ووزارات البوسنة والهرسك بشأن جانبين مهمين من الجوانب المؤسسية: صندوق العودة والمؤسسة المرتقبة للبوسنة والهرسك التي سيعهد إليها بمسؤوليات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للاجئين والمشردين.

٥٤ - ومن الشواغل التي ما زالت متبقية، حقيقة أن المساعدة المالية الدولية تتناقص بسرعة فيما يعود اللاجئون والمشردون داخليا بأعداد كبيرة. وفضلا عن ذلك ما زالت الأموال المحلية في البوسنة والهرسك قاصرة عن تغطية الاحتياجات.

## سابعا - بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي

٥٥ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بدأت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي عملياتها في البوسنة والهرسك. وواصلت عمل قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة إذ كان القصد منها أن تبني على ماحققته قوة الشرطة الدولية من نجاح في إصلاح الشرطة وأن تصونه. وأود أن أشيد هنا بالأمم المتحدة لما حققته من إنجازات في البوسنة والهرسك من خلال قوة الشرطة الدولية وأن أشكرها على الانتقال السلس إلى عملية بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

٥٦ - وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي هي أول عملية لإدارة الأزمة تتم في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية. وتتألف البعثة من ٥٠٠ ضابط شرطة و ٥٠ خبيرا مدنيا من ٣٣ دولة، يقودها مفوض الشرطة سفن فريديريكسن تحت إشرافي العام بصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ويعلم المفوض فريديريكسن أنه يمكن أن يعول على دعمي التام، سواء في إطار التسلسل القيادي لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، أو بصفة الممثل السامي.

٥٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصدرت قرارات ستمكن بعثة الشرطة من أن توصيني، بعزل ضباط الشرطة الذين يعترضون على تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ، وذلك كآخر إجراء يتم اللجوء إليه. وقد أتاحت هذه المجموعة من القرارات لمكتبي رصد المحاكمات والتحقيقات في ظل بعض الظروف، وهو دور كانت تقوم به في السابق قوة الشرطة الدولية. ولن أتردد في اتخاذ إجراءات ضد أي من ضباط للشرطة يعرقلون عمل بعثة الشرطة أو تنفيذ الاتفاق الإطاري، إذا طلب إليّ المفوض ذلك.

٥٨ - وترمي برامج بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي إلى تغطية جميع مجالات إنفاذ القوانين. غير أنه في المرحلة الأولى للبعثة ستعطى الأولوية لمسألة خاصتين هما: سلامة العائدين ومكافحة الجريمة المنظمة. ويندرج الاتجار في البشر في إطار هذه الأولوية الأخيرة وسيعالج في إطار هذا الجهد.

٥٩ - غير أن أعمال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي ليست بديلا عن مشاركة شرطة البوسنة والهرسك. فبعد سبع سنوات من انتهاء الحرب، آن الأوان لسلطات البوسنة والهرسك أن تتولى مسؤولياتها في مجال إنفاذ القوانين. فأخذ زمام الأمور محليا هو السبيل إلى إرساء سيادة القانون بصورة فعالة ودائمة. كما أنه السبيل إلى إحراز تقدم في إدماج البلد في أوروبا. وبالتالي فإن الدور المنوط ببعثة شرطة الاتحاد الأوروبي هو رصد أحوال البوسنة والهرسك والأخذ بيدها وإسداء المشورة إليها ومساعدتها في هذه العملية، وليس القيام بالعمل نيابة عنها.

### تطوير وسائط الإعلام

٦٠ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أغلَقْتُ إدارة تطوير وسائط الإعلام في مكتبي. فتوجيهات مجلس تنفيذ السلام تدعو إلى ''إنشاء وسائل إعلام حرة وتعددية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك''. وعلى وجه التحديد، تدعو إلى إنشاء قطاع إذاعي عمومي مستقل سياسيا وشفاف من حيث التمويل وفقا للمعايير الأوروبية، يوازيه قطاع تجاري قوي وقابل للاستمرار. وينبغي تنظيم القطاعين معا عن طريق هيئة تنظيمية قوية ومستقلة تحدد معايير المضامين وتوزع الترددات الإذاعية على وسائط الإعلام. ولتعزيز حرية التعبير، دعا المجلس

إلى اعتماد تشريع يغطي حرية الإعلام وعدم تجريم القذف ، تمشيا مع المعايير الديمقراطية الدولية المتعارف عليها وما إلى ذلك.

٦١ - واضطلعت إدارة تطوير وسائط الإعلام التابعة لمكتبي بدور رائد في الترويج لهذه السياسات. وقد حُققت الإنجازات التالية في مجال تنفيذ هذه التوجيهات:

- أصبحت الوكالة المنظمة للاتصالات، المنشأة في عام ١٩٩٨، هيئة محلية ومستقلة ومعتمدة على ذاتها لتنظيم شؤون البث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وفقا لأفضل الممارسات الدولية. ونجحت هذه الوكالة في إنجاز عملية إصدار التراخيص الطويلة الأجل لجميع محطات البث الإذاعي المؤهلة.

- اعتمد برلمان البوسنة والهرسك، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، مجموعة من القوانين المتعلقة بنظم الإذاعة في البوسنة والهرسك، وقبل ذلك، نظّم قراران للممثل السامي ذلك المجال صدرا لينصا على إنشاء تلفزيون اتحادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وافتتاح محطة إذاعة البوسنة والهرسك رقم واحد على مستوى الدولة في أيار/مايو ٢٠٠١، وافتتاح أول فرع لتلفزيون البوسنة والهرسك، أي فرع الأخبار في تلفزيون البوسنة والهرسك، في أيار/مايو ٢٠٠٢.

- وفي قطاع البث الإذاعي التجاري، استطاعت شبكة البث الإذاعي المفتوح في عام ٢٠٠٠ أن تستمر رغم التراجع السريع في الإعانات المالية الدولية المقدمة، وتمكنت من اجتذاب الاستثمار الدولي. كذلك، فإن الشبكة التلفزيونية التجارية Mreza Plus التي تمولها الولايات المتحدة، تشق طريقها بنجاح لتحقق لنفسها الاستدامة الاقتصادية. وقد كان من شأن عملية إصدار التراخيص الإذاعية لوكالة تنظيم الاتصالات أن عززت إلى حد بعيد استدامة كل من قطاعي البث الإذاعي التجاري والبث الإذاعي الرسمي، وهو ما حدّ بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا من التشبّع المفرط في السوق، حيث بلغ عدد المحطات الإذاعية فيها ٣٠٠ محطة تقريبا.

- وبعد إصدار القانون المتعلق بالقذف والتشهير في اتحاد البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصبح هناك الآن سواء على مستوى الكيان وعلى مستوى الدولة، قوانين تتعلق بحرية المعلومات، تنسجم مع المعايير الديمقراطية الدولية المقبولة.

- وفي ما يتعلق بالصحافة، تم اختيار أسلوب التنظيم الذاتي ليشكل خط دفاع رئيسي عن الحريات الديمقراطية. وقد مثّل إنشاء مجلس الصحافة للبوسنة والهرسك وما قام به من أعمال بعد ذلك، خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال حماية حرية الصحافة

وتعزيز الأخلاقيات الصحفية. ويعود الآن إلى مجلس الصحافة إثبات قدرته على إنفاذ التقيد بالمبادئ الواردة في قانون الصحافة لجمهورية البوسنة والهرسك.

٦٢ - وسيواصل مكتبي رصد ما يستجد من تطورات في وسائل الإعلام بجمهورية البوسنة والهرسك، وتقديم المساعدة، عند اللزوم، وفقا للولاية المنوطة به بموجب اتفاق السلام. وقد انتهت ولاية وكالة تنظيم البث الإذاعي التابعة لي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ونحن نعمل الآن على أن تنشئ السلطات في جمهورية البوسنة والهرسك آلية مستدامة لتمويل وكالة تنظيم الاتصالات على نحو يكفل استمرار استقلاليتها مع مواصلة اتباع المعايير الأوروبية.

**خطة تنفيذ المهمة**

٦٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أيد المجلس التوجيهي لمديري الشؤون السياسية خطة مكتبي لتنفيذ مهمة البعثة (النص الكامل للخطة يمكن الاطلاع عليه في موقعنا على الشبكة العالمية: (http://www.ohr.int/ohr-info/ohr-mib/default.asp?contentid-29145). وهذه الخطة تحدد معالم ست مهام أساسية لمكتبي:

- دعم سيادة القانون.
- كفالة ألا يكون من شأن غلاة القوميين ومجرمي الحرب وما يرتبط بهم من شبكات الجريمة المنظمة ألا يعيدوا تنفيذ عملية السلام إلى الوراء.
- إصلاح الاقتصاد.
- دعم قدرة مؤسسات الحكم في البوسنة والهرسك ولا سيما على مستوى الدولة.
- إنشاء قيادة وسيطرة مدنية على مستوى الدولة لتقود القوات المسلحة وإصلاح قطاع الأمن وتمهيد السبيل أمام الاندماج في الإطار الأوروبي - الأطلسي.
- تعزيز العودة المستدامة للاجئين والمشردين.

٦٤ - وتنقسم كل مهمة إلى عدد من البرامج الفرعية وتتحمل إدارات مكتبي المسؤولية عن تحديد وتنفيذ الخطوات التي توصّل إلى تحقيق كل هدف. وخلال فترة الإبلاغ قدمنا إلى المجلس التوجيهي تقريرين مستكملين غير رسميين في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وسيتم في أوائل عام ٢٠٠٤ إعداد تقرير رسمي بشأن تقييم السنة الأولى من الخطة.

**جدول الإبلاغ**

٦٥ - من أجل تلبية أفضل لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا

للمرفق ١٠ لاتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقترح تقديم تقاريري إليكم ومن ثم تحال إلى مجلس الأمن على أساس أكثر انتظاما. والتقرير المقبل سوف يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وسوف تتلقونه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، ستغطي التقارير فترة ستة أشهر وسوف تتلقونها في شهري كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه كل سنة. وإذا ما طلبتم، أو طلب أي عضو في المجلس، معلومات في أي وقت آخر، سوف يسرني تقديم تقرير مستكمل على شكل رسالة.